إقتصاد

وزير السياحة: حملة "أهلا بهالطلّة أهلا" تأكيدٌ على تحقيق النجاح

استقرار الوضع الامني في لبنان هو المساهم الاول في ديمومة النشاط السياحي الذي لطالما كان في منأى عن العواصف السياسية التي تفوقت على مر عقود على فترات الهدوء التي شهدها لبنان

العنصر الثاني الذي لا يسقط القطاع، يتمثل في ذهنية اللبنانيين الذين اعتادوا على الازمات وتأقلموا معها كما لم تمنعهم الازمات المالية والمعيشية من الاستمرار في الحياة. كثر يسألون كيف ان اقتصاد بلد منهار يشهد مثل هذا الاقبال والازدحام في مرافق سياحية متنوعة من مطاعم ومقاه وفنادق ومواقع سياحية.
اما العنصر الثالث فيجسده اللبنانيون المغتربون الذين لم يتوقفوا عن زيارة لبنان في كل المواسم والاعياد، والعنصر الرابع هو محبة الزوار العرب للبنان واجوائه وميزته التفاضلية في الاستضافة والتفاعل مع السياح.
الانهيار لم يأخذ معه السياحة بل بقيت وباتت بسبب الانحدار في سعر صرف الليرة ويا للاسف، قبلة الاستقطاب والمساهمة الاساسية في ادخال العملة الصعبة التي يحتاج لبنان في ظل ندرتها الفاقعة، الى جانب ما يضخه اللبنانيون المغتربون والعاملون في الخارج في جيوب اهاليهم واسرهم.
على امل في ان تستعيد الطبقة الحاكمة وعيها وتقرر اعادة الحياة الى لبنان، وعودته مستشفى وجامعة الشرق، ومركز اعمال ومال، ونقطة الوصل بين الغرب والشرق، فتعود كل هذه القطاعات مع السياحة الى مساهمتها في ازدهار اقتصاد لبنان مجددا واخراجه من حال اليأس والبؤس الذي تعمدت هذه الطبقة ايصال اللبنانيين اليها.
وزير السياحة في حكومة تصريف الاعمال وليد نصار اكد لـ"الامن العام" ان الحملة السياحية الصيفية 2023 باسم "اهلا بهالطلة اهلا"، هي "تاكيد على ضرورة الاستمرارية من اجل تحقيق النجاح في كل المجالات خصوصا في السياحة التي تعتبر عمود الاقتصاد اللبناني، وتاكيد على استمرار

وزير السياحة في حكومة تصريف الاعمال وليد نصار.

الانهيار لم يأخذ معه السياحة

عمل وزارة السياحة وفق خطتها الاستراتيجية الهادفة الى الانماء السياحي المستدام".

■ اطلقت وزارة السياحة عام 2022 حملة "اهلا بالهطلة" واستكملتها بحملة "عيدا عالشتوية"، فما هو عنوان حملة صيف عام 2023؟

□ الحملة السياحية الصيفية لعام 2023 هي بعنوان "اهلا بهالطلة اهلا". اذ بعد النجاح الذي حققته الحملة السياحية لصيف 2022 "اهلا بهالطلة" التي ساهمت في استقدام واستقطاب اكثر من مليون و700 الف زائر ووافد الى لبنان ساهموا في ادخال كتلة نقدية تجاوزت 6 مليارات دولار، وبعد الجائزة التي حازت عليها كافضل حملة عربية ترويجية لعام 2022 ضمن فعاليات بورصة برلين السياحية ITB التي نظمت في المانيا بين 8 و9 اذار، كان لا بد من اكمال مسيرة النجاح. لذا قررنا تسمية الحملة السياحية الصيفية 2023 باسم "اهلا بهالطلة اهلا" تاكيدا على ضرورة الاستمرارية من اجل تحقيق النجاح في كل المجالات خصوصا في السياحة التي تعتبر عمود الاقتصاد اللبناني، وتاكيدا على استمرار عمل وزارة السياحة وفق خطتها الاستراتيجية الهادفة الى الانماء السياحي المستدام.

■ هل تنتظر وزارة السياحة الاوضاع السياسية الداخلية والاقليمية لتفعيل العمل السياحي؟

□ لا شك في ان الوضع الداخلي، خصوصا السياسي والاقتصادي، يؤثر على كل القطاعات وتحديدا السياحة. لكن على رغم الظروف الراهنة والازمات المختلفة، بقي القطاع السياحي هو الانجح لاسيما ان الوضع الامني مستقر. فوضع لبنان الاقتصادي اثر سلبا على اللبنانيين المقيمين، اما بالنسبة الى الذين يأتون الى لبنان، فكان له انعكاس ايجابي لناحية الاسعار المنخفضة مقارنة بالدول المجاورة. لذلك تستمر وزارة السياحة في تفعيل العمل السياحي واقامة المشاريع السياحية ايمانا منا بضرورة السير الى الامام من اجل تفعيل الاقتصاد من جهة والحفاظ على صورة لبنان الجميلة من جهة اخرى.

■ هل تعتقدون ان القطاع السياحي بكل فروعه بات جاهزا لاستقبال الموسم المقبل؟

□ على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر فيها قطاع السياحة الا انه يقاوم في سبيل البقاء، ونحن في الوزارة نقدم الدعم الكامل من خلال تسليط الضوء على المعالم والمرافق السياحية وادراجها في الخارطة السياحية المحلية والدولية، مما يساهم في تنشيطها واستقطاب الزوار اليها. اضف الى ذلك، استعادت المهرجانات السياحية الدولية نشاطها منذ صيف 2022 وهي تزداد هذا العام، فقد اعيد احياء المهرجانات المحلية في مختلف المناطق اللبنانية. اما في ما يتعلق بالمؤسسات السياحية وعلى رغم الكلفة التشغيلية المرتفعة، الا ان الاقبال الكثيف ونسبة الاشغال المرتفعة تساعد في الاستمرار ولو بتحقيق ارباح منخفضة. كما اننا نساند المؤسسات عبر تقديم التسهيلات الممكنة ضمن الامكانات المتاحة . ◄

مقال

أيهما أفضل إنهيار الليرة أم نمو الاقتصاد؟

تلعب الليرة الضعيفة دورا اساسيا في استقطاب السياح لاسيما العرب، وبشكل خاص العراقيين والاردنيين، وربما بعض الاستثمارات المشتركة بين رجال اعمال لبنانيين واجانب. حتى ان البعض يستثمر في حالة الازمة مما يؤدي الى نمو الاقتصاد وانتعاشه انما بنسب طفيفة جدا، وهذا امر مقبول للمواطن بحيث بدأ يجد فرصا اكثر للعمل مع تنافسية الرواتب. انزلاق لبنان الى دوامة ارتفاع اسعار الاستهلاك، امر طبيعي في ظل استمرار انهيار الليرة التي فقدت اكثر من 95 في المئة من قيمتها، مما انعكس ارتفاعا في اسعار السلع والخدمات وحتى تلك المصنعة محليا، نظرا الى ارتباط كلفة انتاجها باسعار الطاقة والمواد الاولية المستوردة هي ايضا.
وكشفت بيانات ادارة الاحصاء المركزي، ان اسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، سجلت ارتفاعا فاقت نسبته 6000 في المئة منذ ايلول 2019 وحتى نهاية 2022.
يشير الخبراء الاقتصاديون الى ان التضخم في الحالة اللبنانية ليس تضخما عاديا، وقد بلغ مع نهاية شهر شباط عام 2023 نسبة 142 في المئة او اكثر، وهذا يعد رقما كبيرا جدا، وهناك تخوف من ان يؤدي مثل هذا التضخم الى ما يعرف بالتضخم الهارب. فالسلعة التي يشتريها المستهلك اليوم بسعر معين، سيشتريها غدا بسعر مضاعف، مما يفقد ثقة الناس بالاقتصاد ويدفعهم للتوجه الى شراء سلع واصول معمرة كالذهب مثلا. فقد اشترى اللبنانيون ذهبا خلال عام 2022 وبداية 2023 بما يفوق المليار دولار، لانهم يشعرون بأن التضخم سريع والعملة تفقد قيمتها بشدة.
التضخم الخارج عن السيطرة لا يفيد اي اقتصاد حتى لو كان هذا الاقتصاد في حالة نمو، لانه سينفر المواطن من العملة المحلية وكذلك المستثمرين الذين لا يرون مستقبلا واضحا لهذا الاقتصاد اذا لم تتم السيطرة على التضخم.
ويتخوف البعض من ان يفقد لبنان سيطرته على التضخم، مع وجود مشكلة بين السياسة المالية المنوطة بالحكومة عبر وزارة المال والسياسة النقدية التي من المفروض انها مستقلة وتتبع البنك المركزي الذي عليه ان يتخذ كل الاجراءات للسيطرة على التضخم. لكن التوجه السياسي لبعض القوى يفضل ارتفاع التضخم وزيادة الاسعار على خسارة موظفي القطاع العام لوظائفهم، لاعتبارات مناطقية وطائفية مع تداخل انتخابي. على المدى الطويل، ان التضخم وخسارة الليرة لقيمتها هما الاكثر ضررا للاقتصاد والمواطن. ومن المثير للاستغراب، مشاهدة السياسيين اللبنانيين لا يكترثون للوضع بينما لبنان يحترق، في حين بينت الاحصاءات ان اكثر من نصف سكان البلاد يعيشون في فقر ويكافحون لتوفير حاجاتهم الاساسية.
وبحسب تقرير البنك الدولي الاخير، ثمة تراجع دراماتيكي في النمو الاقتصادي، ويتوقع ان تكون سنة 2023 هي الاسوأ على صعيد ارتفاع الاسعار وتقلص القدرة الشرائية وتراجع الانتاج المحلي، مع الارتفاع المستمر لسعر الدولار الجمركي، وزيادة الرواتب في القطاع العام ، ومصاعب التمويل، وايجاد كتلة نقدية تقدر بـ 65 الف مليار ليرة لبنانية، وهو رقم قياسي وهائل ومؤشر على حجم التضخم الذي يقبل عليه لبنان في المرحلة القادمة.
ان اي رئيس مقبل للجمهورية لن يكون في مقدوره مواجهة التضخم، ووقف الكساد المستشري في القطاعات كافة، ومنع انجار المشكلات وارتداداتها الاجتماعية، فالصعوبات لا تقاس بالمراحل السابقة من السنوات المنصرمة، على شدتها وقسوتها.
يبقى السؤال المطروح، ايهما افضل للمواطن نمو الاقتصاد ام تآكل الليرة؟

عصام شلهوب

إقتصاد

■ ما هي عناصر الخطة الجديدة للموسم السياحي المقبل وعلى ماذا ترتكز؟

□ خطة الموسم السياحي الصيفي المقبل هي استمرار للخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة السياحة منذ تولينا الوزارة، والتي كان من اول اهدافها السياحة المستدامة، حيث اننا نشجع الاستثمار في قطاع بيوت الضيافة للمساهمة في التنمية السياحية الريفية من خلال انشاء نقابة لاصحاب بيوت الضيافة تحمي هذا القطاع وتفعله اكثر، ما ينعكس ايجابا على الاقتصاد. كما اننا، وبعد اطلاق سياحة النبيذ في خريف 2022، نحضر لتنظيم مهرجان لسياحة النبيذ التي تسلط الضوء على قطاع الزراعة وتنشيط المناطق اللبنانية التي تقع فيها مصانع النبيذ سياحيا. وحيث اننا اطلقنا ايضا السياحة السينمائية الترفيهية، نحن في صدد التحضير لاقامة مشروع في هذا السياق يسوق لبنان كوجهة سياحية ويستقطب اعمال الانتاج المحلية والدولية، اضافة الى اقامة مشاريع سياحية في عدد من المناطق خصوصا في مدينة بيروت .

التحضير لمشروع السياحة السينمائية الترفيهية

■ ماذا تعني اللامركزية السياحية، وما هي عناصرها؟

□ خطة اللامركزية الادارية السياحية الممتدة على عامين هي جزء من اللامركزية الادارية الموسعة، التي لطالما طالبنا بتحقيقها على صعيد الوطن ككل. فمن ضمن خطة اللامركزية الادارية السياحية هو افتتاح مكاتب في كل المناطق اللبنانية، لتكون مكاتب استعلامات سياحية يستطيع الزائر من خلال QR Code التعرف الى معالم المنطقة والمرافق والمؤسسات السياحية الموجودة فيها وفي كل المناطق اللبنانية. كما تستقبل هذه المكاتب المرتبطة بمكتب الشباك الموحد الموجود في المبنى الرئيسي لوزارة السياحة كل المعاملات الادارية، مما يسهل على المواطن وعلى المستثمرين الذين يرغبون في اقامة مشاريع سياحية في مختلف المناطق.

■ هل تم تفعيل عمل المجلس الوطني للانماء السياحي وما هي تطلعاته المستقبلية؟

□ تمت اعادة تفعيل المجلس الوطني لانماء السياحة وذلك بعد غياب 12 سنة وانتخبت هيئة ادارية جديدة للمجلس تعقد اجتماعات في شكل دوري. وقد وضع ايضا برنامج عمل طويل الامد يهدف الى تنفيذ مشاريع المجلس الانمائية السياحية. وقد فتح المجلس باب الانتساب كي يضم اعضاء جددا من اصحاب الاختصاص والكفاية، من اجل تطوير دور المجلس وزيادة انتاجيته بهدف تفعيل السياحة المستدامة في لبنان.

■ ما هي عناصر السياحة الثقافية وكيف سيتم تفعيلها؟

□ نسعى الى تفعيل السياحة الثقافية عبر ادراج المعالم الثقافية في خارطة السياحة المحلية والدولية. وفي هذا الصدد ساهم انضمام لبنان الى الاتفاقية الجزئية الموسعة للمسارات الثقافية لمجلس اوروبا في تنشيط السياحة الثقافية في لبنان وتفعيلها، لما يتمتع من مقومات ثقافية سياحية تجعل دوره اساسيا في هذه الاتفاقية التي تساهم في استقطاب عدد كبير من محبي هذا المجال من السياحة .كما يذكر ان لبنان هو العضو 35 والبلد العربي الوحيد المنضم الى هذه الاتفاقية .

■ انتهى عهد السياحة الاستشفائية في لبنان، فماذا عن السياحة الدينية؟

□ بالطبع ادى ارتفاع الكلفة الاستشفائية الى تراجع السياحة الاستشفائية في لبنان، الا ان السياحة الدينية ناشطة جدا، وذلك لكثرة المواقع الدينية في لبنان وتنوعها، وقد ادرج ايضا الكثير من المعالم الدينية في الخارطة السياحية الدينية، المحلية والدولية.

■ كيف يمكن العودة الى الاجواء المفتوحة، وهل يمكن القول انه تم تفعيل العمل السياحي؟

□ الاجواء المفتوحة موضوع متشعب وله جوانب كثيرة، لا يعود لطرف معين او لوزارة السياحة بتها، لكن المؤكد ان اعادة الاجواء المفتوحة تساهم في شكل كبير في تنشيط السياحة وتاليا الاقتصاد.

■ هل يعتبر لبنان من اغلى البلدان سياحيا؟

□ السياحة ليست فقط وجبة طعام في مطعم او غرفة في فندق، بل ترتكز على عوامل عدة تشمل درجة وجودة الخدمة والتصنيف اضافة الى المنطقة، مع الاخذ في الاعتبار كل العوامل المذكورة سابقا، تعتبر الاسعار منخفضة ومشجعة في لبنان مقارنة بالدول المجاورة .

ع. ش